في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، كرر العبارة السابقة بأن اسرائيل لن تكون الدولة الاولى التي تدخل السلاح النووي في المنطقة، ونادى بالاتفاق حول منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط. ولكنه عاد وأكد ان اسرائيل سوف لا توقّع على معاهدة عدم انتشار السلاح الذري.

هناك نقاش مستمر في الاوساط الاسرائيلية المعنيّة حول الحكمة من اعلان، او عدم الاعلان، عن حقيقة وجود سلاح نووي في اسرائيل. فهناك مجموعة من الاستراتيجيين ترى ان تعلن اسرائيل على الملأ عن تطويرها للقدرة النووية، وذلك لكي يكون الاعلان مساعداً قوياً لردع العرب وحلفائهم السوفيات[٤٣]. وهناك من يعتقد بأن الاعلان عن وجود قنابل نووية سوف يكون سلبياً جداً، حيث انه سيجبر العرب ويدفعهم الى البحث عن طرق لشراء، او الحصول أيضاً، على قنابل نووية، مما هو ليس في صالح اسرائيل. لذلك، ينبغي ـ حسب اعتقاد هذا الفريق ـ الابقاء على الغموض في هذا الموضوع، لأنه أسلم لاسرائيل. وهناك، أيضاً، اعتقاد بأن الفكرة القائلة ان عامل الردع غير مؤكد طالما ان الجهر به غير وارد هي فكرة غير مؤكدة وغير مضمونة؛ وكذلك ان الجهر بوجود سلاح نووي لا يعني، بالتأكيد، التنازل عن تطوير السلاح التقليدي. ومن هنا ليس هناك حاجة الى الاعلان عن وجود السلاح النووي. يضاف الى ذلك، ان الاعلان عن وجود السلاح النووي سوف يدخل اسرائيل، سياسياً، في مآزق دولية كثيرة، أهمّها في علاقاتها مع الولايات المتحدة[٤٤].

وفي الحديث عن ايجاد جواب عملي ومقنع لوجود السلاح الكيميائي لدى العرب، ثمة رأي سائد بأن وجود السلاح النووي لدى اسرائيل سوف لا يردع العرب عن استعمال الغارات الكيميائية، اذا ما شعروا بالحاجة الى ذلك، وان لا بديل لاسرائيل من الاستراتيجية الأمنية التقليدية، ومدرستها المعروفة بالضرب المسبق او الهجمات الوقائية. وفي هذا الصدد، قال رابين: «لا يوجد لدى اسرائيل حلول سحرية تجعلها تتنازل عن تطوير السلاح التقليدي الذي لا يمكن لها العيش بدونه»[٤٥]. ومن هنا يبقى الخيار النووي ذا طابع ردعي عام يستعمل عند الضرورة القصوى، وليس بديلاً من تطوير، وتقوية، قدرة القوات المسلحة الاسرائيلية على ايجاد الرد التقليدي على قوّة العرب الضاربة المتزايدة.

استنتاجات

ان الحديث الاسرائيلي المتكرر عن الخلل المتزايد في موازين القوى العسكرية في المنطقة لصالح الجيوش العربية، وعن التطور النوعي والكمّي لهذه الجيوش، بما في ذلك ادخال أنظمة صواريخ متوسطة، وبعيدة، المدى، وامتلاكها للسلاح الكيميائي، والغازي، لهو مؤشر الى التفكير العسكري الاستراتيجي والى نوايا اسرائيل العسكرية ـ السياسية تجاه دول المنطقة والتوازن الاستراتيجي معها. لقد بات من المعروف ان تقويم اسرائيل للميزان العسكري بينها وبين الدول العربية ليس دقيقاً بالضرورة، من حيث الواقع المادي له، ويختلف، أحياناً، عن التقويم الموضوعي للخبراء العسكريين الأجانب، والاميركيين منهم بالذات.

هناك ثلاثة عوامل تجعل التقويم الاسرائيلي يختلف عن التقويم الموضوعي لموازين القوى في المنطقة:

اولاً: يقوم التقويم العسكري الاسرائيلي على تعداد واحصاء القوى البشرية والآلية لكل الجيوش العربية، من ليبيا وحتى سوريا، مروراً بمصر والعربية السعودية والعراق والاردن، وذلك انطلاقاً من فرضية انها قوة واحدة وجيش واحد يدخل كله أرض المعركة مع اسرائيل. وفي تقرير